World Food Programme
Programme Alimentaire Mondial
Programa Mundial de Alimentos
برنامج الأغذية العالمي

المجلس التنفيذي
الدورة السنوية
روما، 23 – 26 يونيو/حزيران 2026

التوزيع: عام
التاريخ: 23 أبريل/نيسان 2026
اللغة الأصلية: الإنكليزية

البند 7 من جدول الأعمال
WFP/EB.A/2026/7-G/2
وظائف الرقابة
لاتّخاذ قرار

وثائق المجلس التنفيذي متاحة على موقع **البرنامج** على الإنترنت (https://executiveboard.wfp.org).

تقرير موجز عن التقييم الاستراتيجي لدعم البرنامج للحماية الاجتماعية

موجز تنفيذي

أُجري هذا التقييم[1] لدعم التعلم المؤسسي بشأن جهود برنامج الأغذية العالمي (**البرنامج**) لتعزيز نظم الحماية الاجتماعية الوطنية وبرامجها، فضلا عن مشاركته الأوسع نطاقا في قطاع الحماية الاجتماعية. وأُجري التقييم في عام 2025 في سياق بداية دورة جديدة للخطة الاستراتيجية **للبرنامج** (2026-2029) والتغيرات الكبيرة في المشهد التشغيلي ومشهد الشراكات في المنظمة، التي تتطلب من **البرنامج** تحديد المجالات التي تنطوي على أكبر إمكانات لتحقيق النتائج والتركيز عليها.

وخلص التقييم بوجه عام إلى أن استراتيجية **البرنامج** لدعم الحماية الاجتماعية تتسم بجودة عالية وتتماشى مع التفكير الدولي وكذلك مع الأطر المعيارية **للبرنامج**. وقدم **البرنامج** مساهمات ملحوظة في مجال الحماية الاجتماعية، وإن كان العمل لا يزال جاريا على توطيد النتائج وتحقيق استدامتها. ويُنظر إلى **البرنامج** الآن على نطاق واسع باعتباره جهة فاعلة رئيسية في قطاع الحماية الاجتماعية، ويتزايد الطلب على دعمه وشراكته، بفضل المزايا النسبية المعترف بها على نطاق واسع في القدرات التشغيلية والحضور الميداني، ولا سيّما في الأوضاع الهشة والمتأثرة بالنزاع، وفي تحليل الأمن الغذائي، والخبرة في مجالي التغذية وإدارة مخاطر الكوارث.

وعلى مستوى النظم، ساهم **البرنامج** في تهيئة بيئات سياسات مواتية للحماية الاجتماعية المستجيبة للصدمات والوجبات المدرسية، فضلا عن إدراج تقوية الأغذية في السياسات والبرامج الوطنية للتغذية. غير أنه لم يضطلع بدور ريادي في دعم وضع سياسات أو استراتيجيات شاملة للحماية الاجتماعية، نظرا لوجود شركاء آخرين في موقع أفضل يخولهم المشاركة على ذلك المستوى، ومعظمهم من المؤسسات المالية الدولية. وتشمل المساهمات الرئيسية **للبرنامج** في القدرات المؤسسية تعزيز وتيسير الروابط بين الوقاية من مخاطر الكوارث والحماية الاجتماعية، وتطوير السجلات الاجتماعية وغيرها من المنصات الرقمية المشتركة. غير أن التحديات المتعلقة بالقابلية للنقل والاستدامة وتبادل البيانات لا تزال بحاجة إلى معالجة.

[1] يمكن الاطلاع على تقرير التقييم الكامل وجميع الوثائق ذات الصلة على موقع **البرنامج** على الإنترنت: https://www.wfp.org/publications/wfp-support-social-protection-strategic-evaluation.

*وفقا لسياسة التقييم في **البرنامج** (2022) (WFP/EB.1/2022/4-C)، وتوخيا لاحترام سلامة استنتاجات التقييم واستقلالها، فإن عملية تحرير هذا التقرير كانت محدودة وبالتالي فإن بعض العبارات الواردة فيه قد لا تتسق اتساقا تاما مع ما يعتمده **البرنامج** من مصطلحات قياسية أو ممارسات تحريرية. ويرجى تقديم أي طلبات للتوضيح إلى مديرة التقييم.*

لاستفساراتكم بشأن الوثيقة:

السيدة A.-C. Luzot
مديرة التقييم
بريد إلكتروني: anneclaire.luzot@wfp.org

السيد S. Lenci
كبير موظفي التقييم
بريد إلكتروني: sergio.lenci@wfp.org

وؤسّعت تغطية برامج الحماية الاجتماعية الوطنية بدعم من **البرنامج** في عدة حالات، غير أن المفاضلات بين التغطية والكفاية لا تزال قائمة، وكثيرا ما تعرقل القيود في القدرة المالية الحكومية إمكانية تحقيق التوازن الصحيح. وبالمثل، كانت التأثيرات على شمولية برامج الحماية الاجتماعية محدودة، ويُعزى ذلك في كثير من الأحيان إلى تحديات مرتبطة بالتنسيق داخل **البرنامج** وفي ما بين المؤسسات الوطنية. وأخيرا، قدم **البرنامج** مساهمات كبيرة في المساءلة والشفافية والكفاءة في البرامج الوطنية، وفي الشمول الجغرافي وشمول اللاجئين، غير أن النُهج المتبعة لتعزيز الشمول وتمكين المرأة يمكن أن تُعالج بطريقة أكثر استراتيجية.

وعند تحليل طرائق المشاركة المختلفة، خلص التقييم إلى أن تقديم المساعدة التقنية من دون مسارات واضحة لتحقيق أهداف متوسطة الأجل يمكن أن يؤثر على توطيد النتائج واستدامتها. وبالمثل، أثبتت المشاريع التجريبية فعاليتها عندما حُددت الأهداف بوضوح مسبقا، بالاتفاق مع الحكومات. ويبشر التعاون مع المؤسسات المالية الدولية بنتائج واعدة في ما يتعلق بتحقيق قدر أكبر من الاستدامة المالية، غير أن النتائج القصيرة الأجل للخدمات التي يقدمها **البرنامج** إلى الحكومات بناء على الطلب تفتقر إلى آفاق الاستدامة التقنية ما لم تقترن باستراتيجيات وموارد لتعزيز القدرات الوطنية، فضلا عن خطط واضحة للانتقال وتسليم المسؤولية. وفي هذا الصدد، يتطلب الدعم الناجح لنظم مستدامة بقيادة وطنية التكيف والمرونة، وهو ما قد يشمل أحيانا تقديم تنازلات في ما يتعلق بطرق عمل **البرنامج**.

وقدم التقييم أربع توصيات تتعلق بتوضيح المعايير المستخدمة لتحديد أولويات المجالات وطرائق التدخل؛ ومواصلة تطوير مهارات القوة العاملة في **البرنامج** المعنية بالحماية الاجتماعية وتيسير تبادل أوسع للمعرفة والخبرات والدروس المستفادة في ما بين المكاتب؛ وتعميق نطاق الشراكات الاستراتيجية مع المؤسسات المالية الدولية وكيانات الأمم المتحدة الأخرى؛ وتعزيز الإدارة القائمة على النتائج لدعم **البرنامج** للحماية الاجتماعية.

مشروع القرار*

يحيط المجلس علما بالتقرير الموجز عن التقييم الاستراتيجي لدعم **البرنامج** للحماية الاجتماعية (WFP/EB.A/2026/7-G/2)، ورد الإدارة (WFP/EB.A/2026/7-G/2/Add.1).

* هذا مشروع قرار، وللاطلاع على القرار النهائي المعتمد من المجلس، يرجى الرجوع إلى وثيقة القرارات والتوصيات الصادرة في نهاية الدورة.

مقدمة

السياق

1- تسارعت وتيرة التقدم العالمي في توسيع نطاق نظم الحماية الاجتماعية، حيث أصبح أكثر من نصف سكان العالم مشمولين بشكل واحد على الأقل من أشكال الحماية الاجتماعية في عام 2024.[2] ومع ذلك، لا تزال فجوات كبيرة قائمة: إذ يظل 3.8 مليار شخص من دون أي حماية على الإطلاق، وتوجد تفاوتات كبيرة في التغطية والكفاية عبر المناطق والفئات العمرية وبين الجنسين.[3]

2- وفي الوقت نفسه، ازداد تواتر ومدة الأزمات الناجمة عن النزاعات والصدمات المناخية والاقتصادية والجوائح، وهو ما عزز أوجه عدم المساواة الهيكلية وساهم في ارتفاع معدلات انعدام الأمن الغذائي. وتضاعف عدد الأشخاص الذين يواجهون انعدام الأمن الغذائي على مستوى الأزمة بأكثر من الضعف خلال فترة التقييم، في حين ازداد عدد من يعانون من الجوع الذي يرقى إلى مستوى الكارثة بمقدار ثلاثة وعشرين ضعفا، ويُعزى ذلك إلى حد كبير إلى الأزمتين في دولة فلسطين والسودان.[4]

الشكل 1: اتجاهات انعدام الأمن الغذائي الحاد، 2019-2024

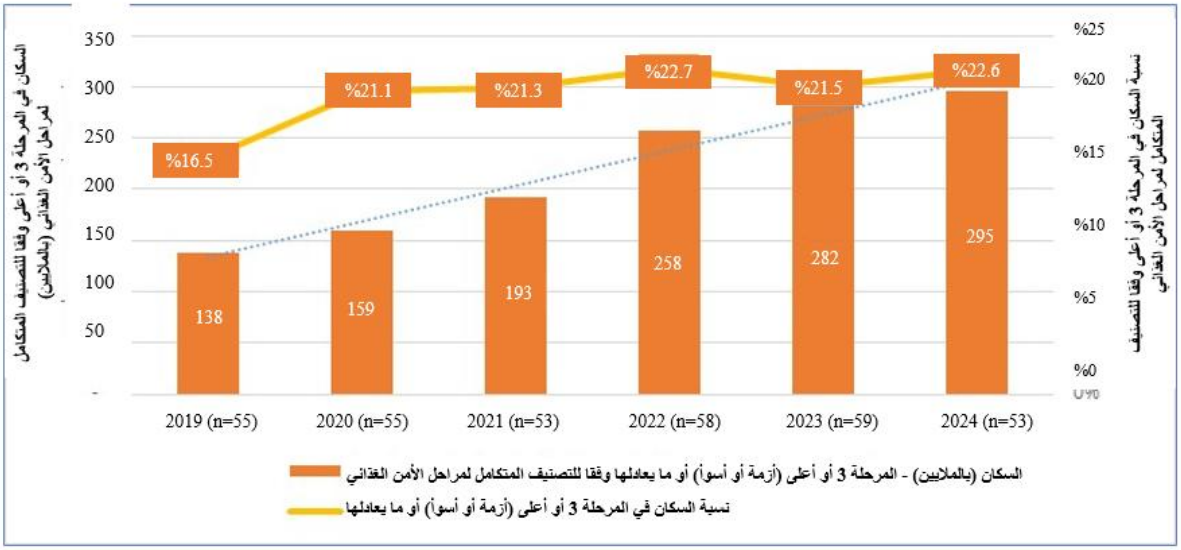

المصدر: شبكة معلومات الأمن الغذائي. 2025. *التقرير العالمي عن الأزمات الغذائية 2025*.

3- وفي هذا السياق، أصبح العمل على تعزيز النظم الوطنية وربط المساعدات الإنسانية بالحماية الاجتماعية أكثر إلحاحا. وتُظهر الأدلة أن نظم الحماية الاجتماعية القوية تعزز الاستعداد للأزمات وتدعم التحولات العادلة عند اقترانها باستثمارات قطاعية أوسع نطاقا.[5] غير أنه في حين ارتفع التمويل العالمي للحماية الاجتماعية مؤقتا خلال جائحة مرض فيروس كورونا 2019 (كوفيد-19)، فقد شهد تقلبات منذ ذلك الحين، وتظهر التخفيضات الكبيرة الأخيرة من الجهات المانحة الرئيسية فجوة تمويل آخذة في الاتساع في الأجل الطويل تهدد التقدم المحرز في توسيع نطاق الحماية الاجتماعية في البلدان المنخفضة الدخل والمتأثرة بالأزمات.

---

[2] منظمة العمل الدولية. 2024. *التقرير العالمي عن الحماية الاجتماعية 2024-2026*.

[3] *المرجع نفسه*.

[4] شبكة معلومات الأمن الغذائي والشبكة العالمية لمكافحة الأزمات الغذائية. 2025. *التقرير العالمي عن الأزمات الغذائية 2025*. تضاعف عدد الأشخاص المصنفين في المرحلة 5 وفقا للتصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي ثلاث مرات تقريبا في الفترة بين عامي 2023 و2024.

[5] منظمة العمل الدولية. 2024. *التقرير العالمي عن الحماية الاجتماعية 2024-2026*.

4- وكان تأثير هذه التحديات العالمية كبيرا على **البرنامج**، الذي يواجه الآن أشد أزمة تمويلية في تاريخه. فبعد فترة شهدت زيادة في الموارد حتى عام 2022، اتسعت الفجوة بين المساهمات المخصصة والاحتياجات المقدرة اتساعا حادا، لتصل إلى مستوى قياسي بلغ 63 في المائة في عام 2023. واستمر هذا الاتجاه، مع فجوات في التمويل بلغت 45 في المائة في عام 2024 و66 في المائة في عام 2025، وهو ما يبرز التفاوت المتزايد بين الاحتياجات الإنسانية المتصاعدة والموارد المتاحة (الشكل 2).

الشكل 2: متطلبات الموارد والمساهمات المخصصة في البرنامج، 2019-2025

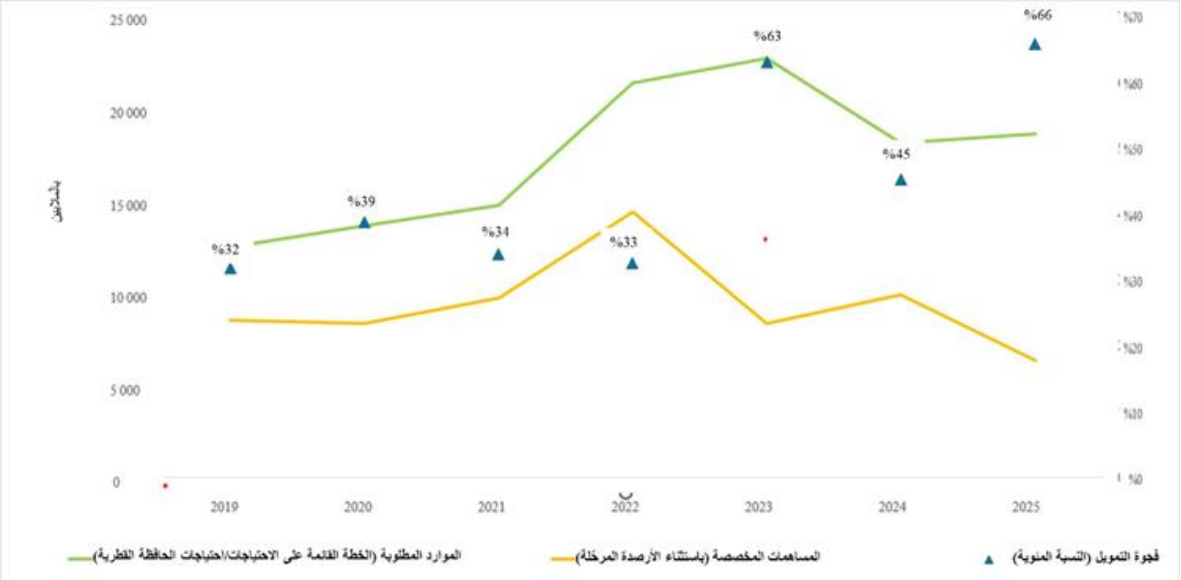

المصدر: التقارير الداخلية عن توزيع المساهمات وإحصاءات التوقعات، حتى 29 ديسمبر/كانون الأول 2025.

5- وفي عامَي 2024 و2025، شرع **البرنامج** في إعادة هيكلة داخلية رئيسية لتحسين الكفاءة التنظيمية ومعالجة انخفاض التمويل. وشملت عملية إعادة التنظيم اعتماد نموذج "المقر العالمي الواحد"، الذي يجمع بين المقر والمكاتب الإقليمية في هيكل عالمي واحد، فضلا عن تخفيضات كبيرة في عدد الموظفين. وبالتوازي مع ذلك، رُشّدت الحوافظ التقنية: فدمج فريق الوجبات المدرسية وفريق الحماية الاجتماعية تحت قيادة مدير واحد في عام 2024، وفي أواخر عام 2025، أدمجت خدمات التغذية والوجبات المدرسية والحماية الاجتماعية تحت قيادة مدير واحد لمواءمة الرقابة وتقديم الخدمات.

موضوع التقييم

6- ركزت استراتيجية **البرنامج** لدعم الحماية الاجتماعية[6] على مساعدة البلدان في تعزيز نظم حماية اجتماعية شاملة وواعية بالمخاطر وتوسيع نطاقها، وصولا في نهاية المطاف إلى تعزيز توافر الغذاء وإمكانية الوصول إليه واستخدامه، وهو ما يمكّن الأسر من تلبية احتياجاتها الأساسية الأخرى ويعزز قدرتها الشاملة على الصمود في وجه الصدمات.

7- وسعى **البرنامج** إلى تحقيق هذه النتائج المنشودة من خلال تحديد مجالات عمل ذات أولوية وطريقتين رئيسيتين للدعم، على النحو المبين في الإطار 1. وتجدر الإشارة إلى أن الاستراتيجية تؤكد أن عمل **البرنامج**، لكي يُعتبر مساهما في الحماية الاجتماعية، يجب أن يكون داعما لنظام وطني للحماية الاجتماعية.

[6] **البرنامج**. 2021. *استراتيجية دعم الحماية الاجتماعية*.

الإطار 1: استراتيجية البرنامج لدعم الحماية الاجتماعية، 2021

الرؤية: "بحلول عام 2030 ستتحقق زيادة كبيرة في إمكانية الوصول إلى النظم الوطنية للحماية الاجتماعية بين الناس التي تحمي وتعزز قدرتهم على الوفاء بمتطلبات أمنهم الغذائي والتغذية والاحتياجات الأساسية المرتبطة بها، وإدارة المخاطر والصدمات التي يواجهونها".

وتشمل الاستراتيجية أولويتين مختلفتين، ولكنهما مترابطتان: الحماية الاجتماعية التي، أولا، تساعد الأشخاص على الوفاء بمتطلبات أمنهم الغذائي والتغذية والاحتياجات الأساسية المرتبطة بها؛ وثانيا، تساعدهم على إدارة المخاطر والصدمات.

ومن خلال تنفيذ الاستراتيجية، يهدف **البرنامج** إلى تعزيز شمول الأشخاص الذين يعانون من أوجه ضعف ومظاهر عدم مساواة متنوعة ومتقاطعة في كثير من الأحيان، من خلال الاعتراف بالعوائق والتحديات الكبيرة التي يواجهونها في الوصول إلى الحماية الاجتماعية والاستفادة منها والمساعدة في معالجتها.

وتنتظم الاستراتيجية حول طريقتين للدعم وأربعة مجالات عمل تساهم في 12 لبنة بناء لنظام وطني للحماية الاجتماعية.

طرق الدعم: الطريقتان الرئيسيتان (اللتان يمكن الجمع بينهما أيضا) هما:

1- دعم نظم وبرامج الحماية الاجتماعية ذات القيادة وطنيا (مثل تقديم النصح والإرشاد إلى الجهات الفاعلة الوطنية، و/أو تحقيق **الحماية الاجتماعية** نيابة عن الجهات الفاعلة الوطنية).

2- تنفيذ إجراءات تكميلية من خلال البرامج الخاصة بـ**البرنامج** بقصد واضح لتعزيز النظم الوطنية.

مجالات العمل:

- المساهمة في تعزيز بنية النظام الوطني للحماية الاجتماعية.
- دعم إدخال التحسينات على كمية البرامج الوطنية للحماية الاجتماعية ونوعيتها.
- تحسين فعالية الحماية الاجتماعية في الحيز المشترك بين الجهات الفاعلة في العمل الإنساني والتنمية والسلام.
- بناء الشراكات وجمع الأدلة في مجال الحماية الاجتماعية على الصعيد العالمي.[7]

ويعمل مجالا العمل الأول والثاني على تعزيز لبنات البناء الاثنتي عشرة للنظام الوطني للحماية الاجتماعية.[8]

8- وتشمل الاستراتيجية نظرية للتغيير تحدد المسارات التي يعتزم **البرنامج** اتباعها لتحقيق الأثر في مجال الحماية الاجتماعية، مع تحديد النواتج والحصائل على مستويات مختلفة.

9- وتناول التقييم التقدم المحرز في تحقيق النتائج المنشودة المحددة في الاستراتيجية، وحلل الحصائل غير المقصودة الإيجابية والسلبية، وحدد العوامل الداخلية والخارجية الرئيسية التي مكّنت من التنفيذ الناجح للاستراتيجية أو أعاقته. وفي هذا السياق، أخذ التقييم في الاعتبار التحديات الراهنة في البيئة التشغيلية وحدد الدروس المستفادة والأولويات لتوجيه عمل **البرنامج** في مجال الحماية الاجتماعية في المستقبل.

الأساس المنطقي

10- صُمم التقييم لتوطيد الدروس المستفادة وتقييم التقدم المحرز منذ تقييم سياسة شبكات الأمان في **البرنامج** لعام 2019، بما في ذلك السنوات الأربع التي أعقبت إطلاق الاستراتيجية. وأُجري التقييم في عام 2025 في سياق بداية دورة جديدة للخطة الاستراتيجية **للبرنامج** (2026-2029) والتغيرات الكبيرة في المشهد التشغيلي ومشهد الشراكات في المنظمة، التي تطلبت من **البرنامج** تحديد المجالات التي تنطوي على أكبر إمكانات لتحقيق النتائج والتركيز عليها.

11- واستهدف التقييم في المقام الأول دعم التعلم المؤسسي. واستعرض ووطّد الخبرات المكتسبة من خلال جهود **البرنامج** لتعزيز نظم الحماية الاجتماعية الوطنية وبرامجها، فضلا عن مشاركته الأوسع نطاقا في قطاع الحماية الاجتماعية. وتمثل الهدف في استخلاص دروس يمكن أن تثري وتعزز نهج **البرنامج** مع بدء تنفيذ الخطة الاستراتيجية الجديدة.

12- وأُجري التقييم في الفترة من فبراير/شباط 2025 إلى فبراير/شباط 2026. واعتمد نهجا متعدد الأساليب قائما على النظرية، حيث جمعت البيانات على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية من مصادر أولية وثانوية، من خلال استعراض مستندي ومقابلات مع مخبرين رئيسيين وملاحظة مباشرة. وأُجريت دراسات حالة في خمسة بلدان (بوروندي والنيجر وباكستان وبيرو

[7] يشير **البرنامج** إلى وجود قدر كبير من الحماية الاجتماعية غير الرسمية أيضا، غير أن ذلك يقع خارج نطاق الاستراتيجية.

[8] تشمل لبنات البناء الاثنتا عشرة مسائل تتعلق ببنية النظم: 1) السياسات والتشريعات؛ 2) الحوكمة وبناء القدرات والتنسيق؛ 3) المنصات والبنية التحتية؛ 4) التخطيط والتمويل؛ فضلا عن مسائل تتعلق بالمعرفة والتعلم: 5) التقييمات والتحليل؛ 6) الدعوة؛ 7) المشاركة والاتصال؛ 8) المتابعة والتقييم والتعلم. وتتعلق لبنات البناء المتبقية بميزات **البرنامج**: 9) تصميم معايير **البرنامج**؛ 10) التسجيل والقيد؛ 11) إيصال الاستحقاقات؛ 12) المساءلة والحماية والضمانات.

ورواندا)، وشاركت خمسة مكاتب قطرية إضافية من خلال دراسات حالة أُجريت عن بُعد (المكتب المتعدد البلدان لمنطقة البحر الكاريبي، والمكاتب القطرية في العراق وموريتانيا والفلبين وزامبيا).

رسائل التقييم الرئيسية

جودة الاستراتيجية وملاءمتها

تتسم الاستراتيجية بجودة عالية وتتماشى مع التفكير الدولي وكذلك مع الإطار المعياري للبرنامج. واستندت إلى نظرية تغيير واضحة تحدد منطق التدخلات بدءا بالأنشطة وانتهاء بالنتائج، وإن كانت بعض الافتراضات المهمة المتعلقة بهيكل تمويل البرنامج وقدراته الداخلية، فضلا عن المتغيرات السياسية والاقتصادية الوطنية، غائبة. وتتسم القائمة الواسعة من الأنشطة المحتملة وطرائق المشاركة التي تتوخاها الاستراتيجية بالملاءمة لمعالجة الاحتياجات الإنسانية المتطورة وتتيح التكيف مع الأوضاع التشغيلية المختلفة، غير أن طريقة الإجراءات التكميلية أضعفت التركيز وأدت إلى تصنيف خاطئ لبعض الأنشطة على أنها حماية اجتماعية.

13- وخلص التقييم إلى أن استراتيجية **البرنامج** لدعم الحماية الاجتماعية متوائمة مع الخطاب الدولي بشأن الحماية الاجتماعية ومع أولويات الحماية الاجتماعية المحددة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ويحظى تركيزها على تعزيز نظم الحماية الاجتماعية الوطنية المرتكزة على الاستراتيجيات والتشريعات الوطنية، بما في ذلك في الأوضاع الهشة والإنسانية، بتقدير أصحاب المصلحة الخارجيين الذين يضطلعون بدور مهم في قطاع الحماية الاجتماعية، ويتماشى مع مبادئ الاتفاقات الدولية الرئيسية الأخرى التي تعزز نظم الحماية الاجتماعية الشاملة، مثل مبادرة الحد الأدنى للحماية الاجتماعية ومبادرة الحماية الاجتماعية الشاملة (USP2030) والصفقة الكبرى.

14- وأظهرت الأدلة أن أنشطة **البرنامج** في مجال الحماية الاجتماعية على المستوى القطري متوائمة إلى حد كبير مع الأولويات الوطنية والاحتياجات الخاصة بكل سياق. وتضمنت الاستراتيجية افتراضا بأن **البرنامج** سيوجه الدعم من خلال نظم وطنية قادرة على استيعاب المساعدات والمحاسبة عليها، غير أنه كان بالإمكان أن تدعو على نحو أقوى إلى العمل مع النظم الوطنية كخيار افتراضي، حتى في الأوضاع المعقدة والأزمات المفاجئة. ويظهر ذلك درسا أوسع نطاقا مستفادا في أوساط الجهات الفاعلة الدولية في ما يتعلق بالاستجابة لجائحة كوفيد-19. وتتماشى الاستراتيجية أيضا مع سياسة إضفاء الطابع المحلي في **البرنامج**، على الرغم من أن الاستراتيجية سبقت تلك الوثيقة.

15- واتسمت الاستراتيجية عموما بصياغة محكمة، واستندت بقوة إلى الأدلة، وجاءت متسقة مع الخطة الاستراتيجية **للبرنامج** وسياساته ونُهجه البرامجية. وكانت واضحة في مقاصدها وتضمنت نظرية تغيير متينة تحدد النتائج المتوقعة والافتراضات الرئيسية التي تقوم عليها الاستراتيجية. ويتيح النطاق الواسع من الأنشطة المبينة في الاستراتيجية للمكاتب القطرية اختيار الأنشطة الأكثر ملاءمة لسياقاتها. وفتحت أيضا مسارات جديدة لدعم الحماية الاجتماعية من خلال إقرار تقديم الخدمات بناء على الطلب.

16- وخلص التقييم إلى أن مدى استخدام أفرقة المكاتب القطرية للاستراتيجية يتفاوت تفاوتا كبيرا. ففي حين وفرت الاستراتيجية إطارا مفيدا للبعض لوضع أنشطة الخطط الاستراتيجية القطرية المرتبطة بالحماية الاجتماعية، وجد آخرون صعوبة في التعامل معها بسبب طولها وتعقيدها. وأتاح إدراج طريقة "الإجراءات التكميلية من خلال البرامج الخاصة بـ**البرنامج**" مجالا للتفسير من جانب المكاتب القطرية، وهو ما أضعف التركيز وأدى إلى تصنيف غير صحيح لأنشطة على أنها حماية اجتماعية في حين أنها لا تدعم النظم الوطنية ولا تتواءم معها فعليا. ويعيق هذا التصنيف غير الصحيح قدرة **البرنامج** على استخراج معلومات من نظم الإبلاغ الخاصة به تربط بدقة بين النفقات والأنشطة والنتائج.

17- وبالمثل، لم تتضمن سلسلة النتائج مسارا واضحا للحالات التي يدير فيها **البرنامج** أو ينفذ برنامجا للحماية الاجتماعية بالكامل نيابة عن حكومة ما - وهي حالة تقع بين طريقتي الدعم في الاستراتيجية. وأخيرا، غابت بعض الافتراضات المهمة المتعلقة بهيكل التمويل في **البرنامج** وقدراته الداخلية، فضلا عن المتغيرات السياسية والاقتصادية الوطنية.

18- واتسمت أيضا الترتيبات العملية المتخذة لتيسير تنفيذ الاستراتيجية بالمتانة. وشملت خطة تنفيذ حددت خطوط الأساس ومؤشرات التقدم، وحددت متطلبات الموارد المالية والبشرية، وكانت مصحوبة بوثائق إرشادية.

فعالية تدخلات البرنامج واستدامة النتائج

البيئات السياساتية والقدرات المؤسسية

يساعد البرنامج في تهيئة بيئات سياساتية مواتية للحماية الاجتماعية على المستويين العالمي والقطري. وأحرز تقدما كبيرا منذ عام 2019 في ترسيخ مكانته بوصفه جهة فاعلة ذات مصداقية ومقدّرة في قطاع الحماية الاجتماعية، غير أنه قلما يضطلع بدور ريادي أو يقدم مساهمات كبيرة في وضع سياسات واستراتيجيات وطنية شاملة للحماية الاجتماعية، نظرا إلى وجود شركاء آخرين يكونون في كثير من الأحيان في موقع أفضل يمكنهم من القيام بذلك.

19- وخلص التقييم إلى أن **البرنامج** ساهم في وضع سياسات واستراتيجيات وطنية للحماية الاجتماعية في سياقات مختلفة، تتراوح بين الحالات الهشة وحالات الأزمات والبيئات الأكثر استقرارا. وحُدّدت مساهمات كبيرة في مجالي الحماية الاجتماعية المستجيبة للصدمات والتغذية المدرسية، في البلدان الهشة والمتأثرة بالنزاع، فضلا عن إدراج تقوية الأغذية في السياسات والبرامج الوطنية للتغذية. وكان لتوليد الأدلة والدعوة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية والمساعدة التقنية التي يقدمها **البرنامج** دور فعال، غير أن الالتزام السياسي الوطني والحيز المالي يشكلان أيضا متغيرين رئيسيين يفسران النجاح.

20- وشارك **البرنامج** بدور نشط على المستوى العالمي في الدفع قُدما بمبادرات رئيسية للحماية الاجتماعية، بما في ذلك المنتدى العالمي المعني بالهشاشة والنزاع، الذي أفضى إلى إنشاء فريق رفيع المستوى وخطة عمل تحفيزية لاحقة تسعى إلى توسيع نطاق الحماية الاجتماعية في تلك السياقات، ومبادرة الدرع العالمي لمكافحة مخاطر المناخ،[9] التي تعزز الروابط بين تمويل مخاطر الكوارث والعمل الاستباقي والحماية الاجتماعية.

21- وإلى جانب هذه المساهمات المهمة في برامج حماية اجتماعية محددة، خلص التقييم إلى أن بعض الخطط الاستراتيجية القطرية تتضمن طموحات بأن يضطلع **البرنامج** بدور ريادي في دعم الحكومات في وضع سياسات أو استراتيجيات شاملة للحماية الاجتماعية. ويوجد شركاء آخرون في موقع أفضل يمكنهم من المشاركة في السياسات الشاملة للحماية الاجتماعية، بما في ذلك، على سبيل المثال، البنك الدولي وغيره من المؤسسات المالية الدولية.

يساهم البرنامج في تعزيز القدرات المؤسسية في مجال الحماية الاجتماعية في ما يتعلق أساسا بتطوير السجلات الاجتماعية أو غيرها من المنصات الرقمية المشتركة. ومع الإقرار بالمساهمات المهمة التي يقدمها البرنامج، والتي تعد أساسية للأداء الفعال لنظم الحماية الاجتماعية، خلص التقييم إلى أن التحديات المتعلقة بالنُهج المتبعة بشأن القابلية للنقل والاستدامة وتبادل البيانات لا تزال بحاجة إلى المعالجة.

22- ووجدت بعض الأمثلة التوضيحية للمساهمات الإيجابية في بلدان مثل الصومال، حيث دعم **البرنامج** تطوير السجل الاجتماعي الموحد الذي يشكل العمود الفقري لنظام تقديم الحماية الاجتماعية الحكومي؛ وفي الأردن، حيث سدت استثمارات **البرنامج** في المدفوعات الرقمية فجوات حرجة، وأنشأت نظما مكّنت صندوق المعونة الوطنية من التوسع استجابة لجائحة كوفيد-19؛ وفي الهند، حيث أسفر دعم **البرنامج** لنظام التوزيع العام الموجه في صورة رقمنة وتحليلات للبيانات عن تحسين الاستهداف الاجتماعي والاقتصادي، وتقليل أخطاء الإدراج والاستبعاد، وتبسيط العمليات.

23- وإلى جانب قصص النجاح هذه وغيرها، تكشف تجربة **البرنامج** في تقديم الخدمات الاستشارية والحلول الرقمية للحكومات عن دروس حاسمة الأهمية بشأن التفاوت بين الطلب المتزايد على هذه الخدمات والجاهزية التنظيمية. فبحلول نوفمبر/تشرين الثاني 2020، كانت أكثر من 20 حكومة قد طلبت من **البرنامج** مشاركة منصته الرقمية لإدارة معلومات المستفيدين والتحويلات (SCOPE) لاستخدامها في السجلات الاجتماعية وبرامج التحويلات النقدية ونظم التغذية المدرسية. غير أن عمليات المراجعة الداخلية والاستعراضات الاستراتيجية التي أُجريت بين عامَي 2021 و2023 خلصت إلى أن المنصة الرقمية لإدارة معلومات المستفيدين والتحويلات لم تكن قابلة للنقل بسهولة إلى الحكومات، وحددت ثغرات جوهرية في الخدمات الاستشارية والحلول الرقمية تتعلق باستراتيجية **البرنامج** وما يقدمه من قيمة؛ ونماذج تقديم الخدمات الموحدة؛ وممارسات إدارة المشاريع؛ وقدرة **البرنامج** على تبادل البيانات مع الحكومات؛ والبنية التحتية للشركاء والإلمام بالتكنولوجيا الرقمية اللازمين لاستدامة التكنولوجيات؛ والتخطيط والتمويل لدعم **البرنامج** المطلوب في الأجل الطويل؛ والتنسيق الداخلي بين الأفرقة العاملة على مسائل

[9] مبادرة أطلقتها مجموعة البلدان العشرين القابلة للتأثر بتغير المناخ بالتعاون مع مجموعة الدول السبع، انظر: https://www.globalshield.org.

مماثلة. وافتقر **البرنامج** إلى التوجيه بشأن الحالات التي ينبغي فيها استخدام نُهج مختلفة وبشأن استخدام "المنافع العامة الرقمية" القابلة للتكرار، وواجهت المنظمة قيودا كبيرة في القدرات التقنية.

24- وشملت الشواغل المثارة بشأن إدارة المخاطر البيانات الحاسمة المفقودة وغياب ضمانات للخصوصية، وعدم كفاية أطر "عدم إلحاق الضرر" في الأوضاع الهشة، ومخاطر كبيرة على السمعة عندما يتبيّن أن تقنيات **البرنامج** يصعب نقلها واستدامتها. وأدى ذلك إلى دعوات طالبت بإجراء تحول جوهري في نهج **البرنامج** - بالانتقال من تطوير الحلول إلى تقديم الخدمات الاستشارية - والحصول على موافقة مؤسسية على أي عملية لتطوير الحلول، مصحوبة بخطط عمل محددة التكاليف تتضمن حالات الاستخدام ومتطلبات القدرات واستراتيجيات تسليم المسؤولية.

25- وأصدرت شعبة التكنولوجيا توجيهات مؤقتة في أكتوبر/تشرين الأول 2025 أكدت فيها أن دور **البرنامج** يقتصر على تقديم المشورة، وإن كانت هذه التوجيهات لم تتضمن مدخلات من إدارة العمليات البرامجية، وهو ما يدل على استمرار ثغرات التنسيق الداخلي. وأعرب أصحاب المصلحة عن شواغلهم من أن التوجيهات المفرطة في التقييد قد تحد من قدرة **البرنامج** على دعم السجلات الاجتماعية والتحويلات النقدية الرقمية عندما ترغب الحكومات أو الجهات المانحة في أن يضطلع **البرنامج** بدور مباشر أكبر، وهو ما يولد تحديا في تحقيق التوازن بين إدارة المخاطر والملاءمة التشغيلية. وفي حين يتمتع **البرنامج** بخبرة تشغيلية كبيرة ومصداقية، فإن التحقيق الكامل لإمكاناته بوصفه شريكا قيّما في التحول الرقمي يتطلب تحولات جوهرية في النهج، مع تطوير عقليات وقدرات وعمليات وملامح وظيفية جديدة تلائم تعزيز القدرات في الأجل الطويل بدلا من التنفيذ المباشر.

كمية برامج الحماية الاجتماعية:[10] التغطية والشمولية والكفاية

ساعد البرنامج في توسيع نطاق تغطية الحماية الاجتماعية في عدة حالات، وإن كان ذلك في كثير من الأحيان على أساس مؤقت باستثناء أنشطة التغذية المدرسية وعدد قليل من البرامج الواسعة النطاق المنفذة نيابة عن الحكومات. وأما مساهمات البرنامج في شمولية المساعدات المقدمة في إطار الحماية الاجتماعية فهي محدودة أكثر وتعيقها عوامل داخلية كثيرا ما تحول دون الجمع بصورة تكاملية بين أنواع مختلفة من المساعدات. ولم تتوفر أدلة تُذكر على تأثير البرنامج على كفاية استحقاقات برامج الحماية الاجتماعية وقيم التحويلات، وهو ما يتعذر تحقيقه في كثير من الأحيان في ضوء قيود القدرة المالية للحكومات.

26- وتوصل التقييم إلى أدلة تفيد بأن **البرنامج** ساهم في توسيع نطاق تغطية الحماية الاجتماعية في عدة حالات من خلال التدريب والمساعدة التقنية، فضلا عن عمليات سلسلة الإمداد وتحليل مواطن الضعف ورسم الخرائط، ولا سيّما التقديم المباشر للمساعدات التي تكمّل البرامج الوطنية. وتشمل الأمثلة على ذلك العمل في بيرو، حيث أدت المساعدة التقنية التي قدمها **البرنامج** إلى وزارة التنمية والشمول الاجتماعي لإنشاء نظام الحماية الاجتماعية والاستجابة لحالات الطوارئ إلى التوسع الرأسي والأفقي في برامج الحماية الاجتماعية ومكّنت الحكومة من تقديم تحويلات نقدية إلى أكثر من 5 ملايين أسرة. وفي الوقت نفسه، وسّع البرنامج الوطني لاستهداف الفقر الذي ينفذه **البرنامج** في لبنان التغطية من 000 72 فرد في مطلع عام 2019 إلى 200 91 فرد بنهاية ذلك العام؛ ثم سُلّمت المسؤولية عنه إلى الحكومة وبحلول عام 2024 وُسّع نطاقه ليصل إلى 000 413 من اللبنانيين الضعفاء. وفي الجمهورية الدومينيكية، توسع برنامج الحماية الاجتماعية الوطني الذي أُنشئ للاستجابة لجائحة كوفيد-19 من 000 800 إلى 1.5 مليون أسرة بفضل المساعدة التقنية التي قدمها **البرنامج** في الفترة بين عامي 2020 و2021، وإن كان قد قُلّص في عام 2022. ومع ذلك، لوحظ في التقييم أن مثل هذه التوسعات في التغطية في مختلف الأوضاع كانت في كثير من الأحيان مؤقتة بحكم التصميم، باستثناء التغذية المدرسية وعدد قليل من البرامج الحكومية الواسعة، مثل البرنامج الوطني لاستهداف الفقر في لبنان.

27- ويساهم **البرنامج** في زيادة شمولية برامج الحماية الاجتماعية المتعلقة بالتغذية والتغذية المدرسية. ويمثل تصميم وتنفيذ برنامج Benazir Nashonuma في باكستان قصة نجاح: إذ يكمّل تقديم **البرنامج** للأغذية المغذية المتخصصة للحوامل والمرضعات والأطفال دون سن الثانية التحويلات النقدية بقيادة الحكومة، ورسائل التغيير السلوكي، والإحالة إلى خدمات الصحة والتغذية.

[10] تتألف كمية البرمجة الوطنية للحماية الاجتماعية، على النحو الوارد في الاستراتيجية ومبادرة الحماية الاجتماعية الشاملة 2030، من تغطية برامج الحماية الاجتماعية الوطنية؛ والشمولية، أي نطاق الاحتياجات التي تعالجها نظم الحماية الاجتماعية الوطنية وبرامجها؛ وكفاية الاستحقاقات، بما في ذلك قيم التحويلات.

28- وعلى الرغم من قصة النجاح هذه وغيرها من قصص النجاح، لا يزال التكامل البرامجي داخل برامج **البرنامج** وأنشطته محدودا، ولا سيّما بين الحماية الاجتماعية والقدرة على الصمود، وهو ما يمثل فرصة ضائعة للمساهمة في الشمولية. وتبين أن العمل في مجال الحماية الاجتماعية كثيرا ما يكون معزولا من الناحية الهيكلية والمالية وفي بنية النتائج، وإن كان التقييم لاحظ أن هذه مسألة نُظمية تتجاوز الحماية الاجتماعية. وعلى النحو الذي أشار إليه أيضا تقييم منتصف المدة للخطة الاستراتيجية **للبرنامج** للفترة 2022-2025، فإن التنافس الداخلي وتجزؤ مسارات العمل والأفرقة في المكاتب القطرية، والثغرات في الإدارة الشاملة للبرامج، يمكن أن تعيق أيضا قدرة **البرنامج** على تنفيذ البرامج المتكاملة بفعالية.

29- وتشكل كفاية استحقاقات برامج الحماية الاجتماعية مجالا توصل فيه التقييم إلى أن فعالية **البرنامج** كانت محدودة، إذ يتوقف مستوى الاستحقاقات على التمويل المتاح للتنمية الاجتماعية وعلى الاعتبارات السياسية المحلية. وكثيرا ما يتعين تحقيق توازن بين كفاية التحويلات ومستوى التغطية المنشود، وتقع هذه القرارات خارج نطاق سيطرة **البرنامج** المباشرة.

30- ووُجدت أمثلة على جهود الدعوة إلى زيادة قيم التحويلات في منطقة البحر الكاريبي، حيث عمل **البرنامج** مع الحكومات على إجراء تخطيط للسيناريوهات المتصلة بالتحويلات المحتملة في إطار الحماية الاجتماعية المستجيبة للصدمات، على الرغم من أن تأثير هذا العمل في الكفاية غير واضح في الأدلة المتاحة؛ وفي بوروندي، حيث تلقت المجموعة نفسها من اللاجئين تحويلات نقدية إنسانية وأُدرجت في برنامج ميرانكاباندي الوطني، وهو ما ساهم في تحسين الكفاية الإجمالية للتحويلات؛ وفي رواندا، حيث شارك **البرنامج** مع الحكومة في تحسين كفاية الوجبات المدرسية.

جودة برامج الحماية الاجتماعية: الكفاءة والشفافية والاستجابة للصدمات والشمول

ساهم البرنامج في جعل برامج الحماية الاجتماعية أكثر استجابة للصدمات في أماكن كثيرة. وقدم أيضا مساهمات كبيرة في الكفاءة والشفافية والمساءلة في البرامج الوطنية. وكان للبرنامج أيضا تأثير قوي على الشمول الجغرافي وشمول اللاجئين، غير أنه يمكن للبرنامج أن يكون أكثر استراتيجية في تعزيز الشمول وتمكين النساء والبنات وغيرهن من الفئات السكانية المهمشة في إطار البرمجة الوطنية.

31- وقدم **البرنامج** مساهمات كبيرة في الكفاءة من حيث التكلفة والشفافية في برامج الحماية الاجتماعية الوطنية من خلال الاستفادة من خبرته في مجال المشتريات واللوجستيات. ووجد التقييم أمثلة على مساعدة تقنية قدمها **البرنامج** أسفرت عن وفورات في تكاليف النقل لبرامج التوزيع الموجه الوطنية، فضلا عن تكلفة الوجبة الواحدة في برامج التغذية المدرسية. وبالمثل، أسفرت المساعدة التقنية المقدمة من **البرنامج** لإنشاء آليات تعقيبات مجتمعية لبرامج الحماية الاجتماعية الوطنية عن تعزيز الشفافية والمساءلة أمام الأشخاص المتضررين.

32- وأسفرت أيضا خدمات المشتريات واللوجستيات التي يقدمها **البرنامج** بناء على الطلب عن مكاسب في الكفاءة والشفافية لبرامج الحماية الاجتماعية الوطنية من حيث انخفاض تكلفة المنتجات الغذائية، وتسريع وتيرة عمليات الشراء، واستخدام أكثر انتظاما للعطاءات التنافسية. غير أنه في حين يمكن لتقديم الخدمات بناء على الطلب أن يحسّن الكفاءة والشفافية، لاحظ التقييم أن هذه المكاسب من غير المرجح أن تكون مستدامة ما لم تتضمن اتفاقات تقديم الخدمات عنصرا لتعزيز القدرات وخطة انتقال. وعلاوة على ذلك، عندما لا تتضمن هذه الاتفاقات دورا **للبرنامج** في التوزيع والرصد في الميل الأخير، فإن المخاطر المحتملة لناحية ربط **البرنامج** بالاستخدام المسيّس للمساعدات الغذائية يمكن أن يضر بسمعته في عدم التحيّز والحياد.

33- وساهم **البرنامج** في جعل نظم الحماية الاجتماعية أكثر استجابة للصدمات في عدة حالات. وتُعتبر قدراته التقنية في هذا المجال وعلاقاته مع مجموعة من الجهات الفاعلة في مجالي الحماية الاجتماعية وإدارة مخاطر الكوارث من المجالات المهمة التي يتمتع فيها بميزة نسبية. وتشمل الأمثلة على المساهمات الملموسة الدعوة الناجحة في ما يتعلق بالتحويلات النقدية وتشير إلى تحول نحو استراتيجيات استجابة استباقية للكوارث بدلا من الاستراتيجيات القائمة على رد الفعل، كما هو الحال في الفلبين، حيث دعم **البرنامج** الحكومة في وضع مشروع قانون - وُقّع ليصبح قانونا باسم "قانون إعلان حالة كوارث وشيكة" (القانون الجمهوري رقم 12287) في 12 سبتمبر/أيلول 2025 - ويدعم الآن صياغة القواعد واللوائح التنفيذية المصاحبة. وبالمثل، في بليز، نفذ **البرنامج** مشروعا تجريبيا للتحويلات من خلال الخدمات المالية عبر الأجهزة المحمولة استجابة لإعصار ليزا، وهو ما أبرز إمكانات التحويلات الرقمية في بيئة لا تزال تحويلات الحماية الاجتماعية فيها تُقدم إلى حد كبير عينيا.

34- وكان **للبرنامج** في بعض الحالات دور فعّال في إنشاء هيئات حكومية جديدة للحماية الاجتماعية المستجيبة للصدمات. فعلى سبيل المثال، في موريتانيا، دعم **البرنامج** والبنك الدولي إنشاء *الآلية الوطنية للوقاية من الأزمات الغذائية والتغذوية والاستجابة لها* التي تولت في عام 2021 المسؤولية عن قيادة المساعدات في موسم الجدب وتنسيقها بدلا من **البرنامج**.

35- وتتطلب الحماية الاجتماعية المستجيبة للصدمات الناجحة تعاونا بين الجهات الحكومية المسؤولة عن إدارة الكوارث والحماية الاجتماعية، ويمكن أن تعيق الصوامع المؤسسية العازلة ذلك. وفي هذا الصدد، لا يزال **للبرنامج** دور مهم يضطلع به في الجمع بين الحماية الاجتماعية ونظم الإنذار المبكر لوضع سياسات وبرامج مشتركة بين المؤسسات للحماية الاجتماعية المستجيبة للصدمات.

36- وصمم **البرنامج** نُهجا تشمل المرأة أو تعطيها الأولوية في برامج الحماية الاجتماعية التي ينفذها، غير أن هناك مجالا لتحسين التركيز على استقلال النساء والبنات وتمكينهن في البرامج ذات القيادة الوطنية التي يدعمها **البرنامج**. وفي أحد البلدان، لاحظ التقييم استبعاد بعض النساء من برنامج وطني للحماية الاجتماعية بناء على وضعهن العائلي أو عمرهن وقت الحمل، من دون وجود استراتيجية لدى **البرنامج** للدعوة إلى إجراء تغييرات. وعلى نطاق أوسع، يتفاوت مدى تنفيذ الالتزامات المؤسسية على المستوى القطري تفاوتا كبيرا، وتبين أن هذا المجال ضعيف نسبيا في استراتيجية دعم الحماية الاجتماعية.

37- ونشط **البرنامج** في شمول اللاجئين والنازحين داخليا والمهاجرين. وعلى سبيل الاستشهاد بمثالين فقط: في كولومبيا، يسّر **البرنامج** تسجيل 000 900 مهاجر غير نظامي في سجل اجتماعي موحد (SISBen)، وهو ما أتاح لهم الوصول إلى جميع برامج الحماية الاجتماعية الوطنية وسوق العمل؛ وفي أوغندا، دعمت المنظمة الشمول المالي الرقمي للاجئين وإدماجهم في النظم الحكومية.

38- غير أن الإدماج الكامل للاجئين والنازحين داخليا والمهاجرين في نظم الحماية الاجتماعية الوطنية قد يكون أمرا صعبا، بما في ذلك لأسباب سياسية، وتشير الأدلة إلى أنه يمكن **للبرنامج** بذل المزيد من الجهود للدعوة إلى هذا الإدماج.

39- وساهمت جهود الدعوة والمساعدة التقنية التي يقدمها **البرنامج** في جعل نظم الحماية الاجتماعية الوطنية أكثر مراعاة للتغذية في عدة بلدان، وذلك أساسا من خلال إدخال تقوية الأغذية في التغذية المدرسية وبرامج الحماية الاجتماعية الأخرى، ومن خلال الدعم التحليلي، ومن خلال برامج التحويلات النقدية المراعية للتغذية.

40- وعلى الرغم من عدة أمثلة إيجابية، خلص التقييم إلى أن **البرنامج** لا يشارك مشاركة منهجية في الجوانب المتعلقة بالتغذية في الحماية الاجتماعية باستثناء التغذية المدرسية، على الرغم من أن هذه المشاركة قد تكون متوقعة بالنظر إلى أنها حصيلة منشودة في الاستراتيجية.

استدامة النتائج

يُرجح أن تكون مساهمات البرنامج مستدامة مؤسسيا عندما تساعد في معالجة مسألة ذات أولوية للجهات الفاعلة الوطنية وتمكّن تلك الجهات من تنفيذ حل متكيف مع السياق.

ولا تزال تأثيرات البرنامج على تخصيص الموارد المحلية لبرمجة الحماية الاجتماعية في الأجل الطويل نادرة خارج نطاق التغذية المدرسية، غير أن الشراكات المتنامية مع المؤسسات المالية الدولية تبشر بنتائج واعدة.

41- وتتوقف استدامة مساهمات **البرنامج** في نظم الحماية الاجتماعية الوطنية وبرامجها أساسا على ثلاثة متغيرات: درجة الأولوية السياسية التي توليها الحكومات الوطنية؛ والتمويل المتاح؛ وترتيبات الانتقال الصريحة.

42- وتعد التغذية المدرسية المجال الذي كانت فيه دعوة **البرنامج** الأكثر فعالية في تهيئة بيئات سياساتية ومالية مواتية. وتجدر الإشارة إلى أن **البرنامج** ساهم في زيادة عدد البلدان التي لديها مخصصات في الميزانية المحلية للتغذية المدرسية من 33 بلدا في عام 2023 إلى 45 بلدا في عام 2024.[11]

43- وفي منطقة البحر الكاريبي، كلّف **البرنامج** بإجراء بحث حول ربط تمويل مخاطر الكوارث بالحماية الاجتماعية المستجيبة للصدمات وشجع عدة حكومات في تلك المنطقة على توسيع نطاق مشاركتها في شركة الحوافظ المنفصلة لمرفق التأمين ضد

[11] "تقرير الأداء السنوي لعام 2024" (WFP/EB.A/2025/4-A/Rev.1).

مخاطر الكوارث في منطقة البحر الكاريبي. ومنذ عام 2025، يدعم **البرنامج** حكومات عشرة بلدان في إنشاء روابط بين مدفوعات التأمين البالغ الصغر للصدمات المناخية وبرامج الحماية الاجتماعية.

44- وفي سياق أكثر هشاشة مثل هايتي، اضطلع **البرنامج** بدور تيسيري رئيسي في الجمع بين الجهات المانحة بما في ذلك صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتشكيل تحالف جعل تنفيذ السياسة الوطنية للحماية الاجتماعية والنهوض بها، التي اعتمدت من قبل، معيارا هيكليا مرتبطا بتلقي دعم صندوق النقد الدولي، وهو ما عزز استدامة النظم.[12]

45- وتمثل القدرات المؤسسية المجال الذي يمكن أن يحقق فيه **البرنامج** الأثر الأكبر. وفي هذا الصدد، تشير الأدلة إلى أن المشاركة الوثيقة مع النظراء الوطنيين والمحليين لتصميم وتنفيذ حلول تقنية تتوافق مع السياق والإمكانات الحالية للمؤسسات المعنية، مقترنة بخطط انتقالية واقعية، تشكل عنصرا رئيسيا في تعزيز الاستدامة.

العوامل المفسرة للأداء

طرائق التدخل

حظيت عموما المساعدة التقنية المقدمة من البرنامج لبناء نظم الحماية الاجتماعية بتقدير الحكومات والشركاء الآخرين. غير أن نظرة المكاتب القطرية إلى هذا العمل ليست شاملة على نحو متسق ولا تضمن أن الجهود المبذولة كل عام تستند إلى إنجازات السنوات السابقة ودروسها المستفادة، من أجل تحقيق أهداف استراتيجية متوسطة الأجل.

46- شكل تقديم المساعدة التقنية إلى الحكومات محور التركيز الرئيسي في استراتيجية دعم الحماية الاجتماعية، وكان أكثر طرائق التدخل تواترا على المستوى القطري. وشمل ذلك العمل التحليلي، والخبراء الاستشاريين المدمجين، والتوجيه والإرشاد، وتيسير التبادل في ما بين بلدان الجنوب، والتدريب. وحظي هذا الدعم بتقدير كبير من الشركاء، ويُنظَر إلى **البرنامج** على أنه يستجيب لطائفة متنوعة من طلبات الدعم. وفي حين أن الاستجابة عنصر أساسي لضمان استمرار الملاءمة، خلص التقييم أيضا إلى أن أنشطة المساعدة التقنية تفتقر في كثير من الأحيان إلى مسارات ومعالم واضحة نحو تحقيق الأهداف المتوسطة الأجل المتوخاة في الاستراتيجية، وهو ما قد يعيق فعالية هذا العمل واستدامته.

عالج تنفيذ البرنامج لبرامج الحماية الاجتماعية نيابة عن الحكومات فجوات مهمة في نظم الحماية الاجتماعية الوطنية. غير أن هذا الدور يجب أن يُفهم على أنه انتقالي بطبيعته.

47- وعالج تنفيذ **البرنامج** لبرامج الحماية الاجتماعية نيابة عن الحكومات وبتعاقد منها، بما في ذلك بعض الأمثلة على الخدمات المقدمة بناء على الطلب، فجوات مهمة في نظم الحماية الاجتماعية الوطنية والقدرات المؤسسية. وترتبط الأسباب الرئيسية لاختيار **البرنامج** لسد هذه الفجوات ارتباطا وثيقا بحضوره الميداني وقدرته التشغيلية وقدرته على الربط بين الحماية الاجتماعية والمساعدات الإنسانية. وتجدر الإشارة أيضا إلى دور **البرنامج** في ضمان إدارة الأموال بكفاءة وبشفافية، ولا سيّما في التفاعل بين الحكومات الوطنية والمؤسسات المالية الدولية. غير أن هذا الدور القائم على معالجة الفجوات ينبغي فهمه على أنه انتقالي بطبيعته، ولاحظ التقييم أنه ينبغي أن يقترن باستراتيجية لتعزيز القدرات وبخطط كافية لتحقيق انتقال مستدام للأنشطة إلى التنفيذ الكامل من جانب الجهات الفاعلة الوطنية.

توجد أمثلة إيجابية على مشاريع تجريبية متعلقة بالحماية الاجتماعية في بلدان كلّفت فيها الحكومات البرنامج مباشرة بتنفيذها، أو حُددت فيها الأهداف بوضوح مسبقا. غير أن المشاريع التجريبية كانت في حالات أخرى أقل فعالية من سبل العمل الأخرى في مجال الحماية الاجتماعية.

48- وأدى تنفيذ **البرنامج** برامج ونُهجا تجريبية جديدة في مجال الحماية الاجتماعية إلى زيادة كمية البرمجة وجودتها في الحالات التي شاركت فيها الحكومات مشاركة وثيقة. وفي المقابل، كانت التأثيرات محدودة للمشاريع التجريبية المصممة من دون مراعاة كافية لأولويات الحكومات وقدراتها وإمكانية تبنيها. وتوصل التقييم أيضا إلى حالات لمشاريع تجريبية، على الرغم من أنها لم تكن منفصلة تماما عن الحكومات، افتقرت إلى تحديد واضح لما كان يُجرَّب وأسباب تجريبه.

[12] "تقرير موجز عن تقييم الخطة الاستراتيجية القطرية لهايتي (2018-2022)" (WFP/EB.2/2023/6-A/6).

الاتساق الخارجي

تحسن الاتساق الخارجي للدعم الذي يقدمه البرنامج للحماية الاجتماعية في ما يتعلق بالدعم المقدم من الشركاء الدوليين، وعمّق البرنامج علاقاته مع الجهات الحكومية الفاعلة في مجال الحماية الاجتماعية ومع الوزارات الرئيسية الأخرى في بلدان كثيرة. ويزداد النظر إلى البرنامج على أنه جهة تعاونية ومشاركة في المنصات العالمية والقطرية المتعددة أصحاب المصلحة.

49- خلص التقييم إلى أن دعم **البرنامج** للحماية الاجتماعية يُظهر في كثير من الأحيان تكاملا مع عمل الحكومات والجهات الفاعلة الإنمائية الأخرى، بما في ذلك كيانات الأمم المتحدة الأخرى والمؤسسات المالية الدولية. وتعمقت العلاقات مع الجهات الحكومية الفاعلة في مجال الحماية الاجتماعية خلال الفترة التي شملها التقييم، مع مواءمة **البرنامج** لنظم التنسيق الوطنية وترتيبات القيادة القطاعية، على الرغم من أن عمق هذا الاتساق وفعاليته يتفاوتان بحسب السياق.

50- وتعمقت أيضا المشاركة مع المؤسسات المالية الدولية ونضجت، ولا سيّما مع البنك الدولي والمصارف الإنمائية الإقليمية. وتتفاوت نماذج تعاون **البرنامج** مع المؤسسات المالية الدولية في السياقات المختلفة، وتتراوح بين التعاون والتنسيق على المستوى التقني البحت في السياقات الأكثر استقرارا والتنفيذ المباشر من جانب **البرنامج** لبرامج انتقالية واسعة، بتمويل حكومي يستفيد من موارد المؤسسات المالية الدولية، في السياقات الأكثر هشاشة.

51- وتوصل التقييم أيضا إلى أدلة على وجود ترتيبات منظمة داخل منظومة الأمم المتحدة لمنع الازدواجية وتعزيز أوجه التآزر بين كيانات الأمم المتحدة المختلفة من خلال تقسيم واضح للعمل ومسؤوليات قائمة على الحصائل وهياكل حوكمة مشتركة، حيث تزداد مشاركة **البرنامج** في برامج مشتركة للحماية الاجتماعية، في كثير من الأحيان إلى جانب مجموعة تضم منظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية.

52- ولا تزال هناك بعض التحديات الشاملة التي تحول دون تحقيق التعاون الفعال والاتساق الخارجي. وتتعلق هذه التحديات أساسا بإنشاء **البرنامج** نظم تنفيذ أو نظم بيانات موازية تحد من المواءمة مع هياكل الحماية الاجتماعية الوطنية. وتفاوتت الأسباب المنطقية لاستمرار الاستجابة الإنسانية الموازية في البلدان التي زارها فريق التقييم وشملت شواغل الجهات المانحة في ما يتعلق بتوجيه الموارد من خلال الحكومات، وحوافز **البرنامج** للتنفيذ السريع من خلال نظمه الخاصة بالتنفيذ، والشواغل المتعلقة بقدرات الحكومات الوطنية أو أولويات الاستهداف لديها، وغياب التنسيق المسبق بين وظائف حالات الطوارئ والحماية الاجتماعية في المكاتب القطرية.

53- وأخيرا، وجد التقييم أن هناك تحديات في تحقيق التوازن بين شواغل **البرنامج** المتعلقة بحماية البيانات والخصوصية والتزامه بالمبادئ الإنسانية من جهة، وأهمية نظم البيانات القابلة للتشغيل البيني والمتسمة بالكفاءة لدعم نظم الحماية الاجتماعية المدارة وطنيا من جهة أخرى.

الميزة النسبية

تشكل القدرات التشغيلية والحضور الميداني والمهارات والعلاقات في مجال إدارة مخاطر الكوارث، وكذلك بصورة أعم، الاستجابة وثقافة حل المشاكل، ولا سيّما في السياقات الهشة والمتأثرة بالنزاع، مزايا نسبية معترف بها للبرنامج، الذي يُنظر إليه الآن على نطاق واسع باعتباره جهة فاعلة رئيسية في قطاع الحماية الاجتماعية ويتزايد الطلب على دعمه وشراكته.

54- وفي حين أن التقييم يؤكد المزايا النسبية **للبرنامج**، فإنه يشير إلى أن قدرة المنظمة على تقديم مشورة تقنية ملائمة إلى الحكومات بشأن المسائل التشغيلية المتصلة بالحماية الاجتماعية لا تنبع تلقائيا من هذه المزايا. ويتطلب ذلك من **البرنامج** تكييف حلوله التشغيلية مع الواقع الذي تواجهه الحكومة في سياق معين. وهو مسعى صعب يتطلب من **البرنامج** الحفاظ على مجموعة من المهارات التقنية والمهارات الشخصية والجمع بينها. ويتطلب الالتزام بالعمل من خلال نظم الحماية الاجتماعية الوطنية كلما أمكن ذلك أن يتقبل **البرنامج** أنه يحتاج أحيانا إلى تقديم تنازلات في ما يتعلق بطرق عمله وحتى في ما يتعلق بجودة النتائج القصيرة الأجل وسرعة تحقيقها من أجل دعم نظم مستدامة بقيادة وطنية.

العوامل الداخلية الرئيسية

شملت العوامل الداخلية الرئيسية التي أثرت على تحقيق النتائج التوظيف، وقيود التمويل، وأوجه القصور في النهج المؤسسي للبرنامج بشأن إدارة الأداء، بما في ذلك الثغرات في إدارة المعرفة.

الموارد البشرية

55- شكّل وجود موظفين ذوي جودة عالية وخبرة طويلة في مجال الحماية الاجتماعية ومهارات في بناء العلاقات أكثر عوامل النجاح الحاسمة الأهمية تواترا لدعم **البرنامج** في مجال الحماية الاجتماعية. وفي المقابل، كان معدل دوران الموظفين وتناوبهم من أهم العوامل المعيقة. وفي بعض السياقات، لا يزال الافتقار إلى قدرات متخصصة في الحماية الاجتماعية لدى موظفي **البرنامج** يعيق النجاح.

التمويل

56- على الرغم من إحراز بعض التقدم في تأمين مزيد من التمويل المتعدد السنوات، فإن التمويل القصير الأجل المخصص لأنشطة الحماية الاجتماعية في مشاريع بعينها في **البرنامج** يتعارض بطبيعته مع الالتزامات بتعزيز النظم في الأجل الطويل. غير أن صندوق التحوّل لتغيير الحياة يمثل نهجا قيّما لتحديد نماذج جيدة للمشاركة في دعم الحماية الاجتماعية.

57- وشهد **البرنامج** خلال الفترة التي شملها التقييم نقصا شديدا في التمويل أدى إلى تخفيضات هيكلية كبيرة، يُخشى أن يقوّض بعضها المزايا النسبية **للبرنامج**، ولا سيّما في ما يتعلق بحضوره الميداني وخبرته التقنية.

إدارة الأداء والمعرفة

58- تعيق أوجه القصور المعترف بها في كثير من الأحيان في النهج المؤسسي **للبرنامج** بشأن إدارة الأداء - ولا سيّما نقاط الضعف في تدابير تعزيز القدرات والافتقار إلى رصد نوعي للنتائج - التعلم والإدارة التكيفية للدعم الذي يقدمه **البرنامج** للحماية الاجتماعية. وبالمثل، فإن ضعف إدارة المعرفة في مختلف السياقات يقلل من قيمة الأدلة المتولدة.

التوصيات

التوصية	المكاتب والشعب المسؤولة في البرنامج	الموعد النهائي للإنجاز
التوصية 1: مضاعفة الجهود لتنفيذ الاستراتيجية، ووضع معايير واضحة لتحديد أولويات المشاركة في مجال الحماية الاجتماعية والتعميم بشأنها، بما في ذلك ما يلي:	شعبة البرامج	يونيو/حزيران 2027
1-1 إعطاء الأولوية لدعم الحماية الاجتماعية في المجالات التي أثبت فيها **البرنامج** مزايا نسبية، واستخدامها كنقاط دخول لمشاركة أوسع على مستوى النظم؛ وخفض أولوية المشاريع التجريبية التي لا تكون مصممة بالاشتراك مع الحكومة أو بطلب منها ومتضمنة لاستراتيجية للتطبيق، أو التي لا يملك فيها **البرنامج** استراتيجية دعوة واضحة الصياغة.		
1-2 إعادة تأكيد أهمية العمل مع برامج الحماية الاجتماعية الوطنية أو من خلالها كخيار افتراضي حيثما كان ذلك ممكنا ومناسبا. وحيثما يشارك **البرنامج** في التنفيذ في مرحلة أولية، التشديد صراحة على أهمية الحفاظ على منظور طويل الأجل مع تخطيط كافٍ للانتقال، بما في ذلك مقاييس ومعالم واضحة يُتّفق عليها مع النظراء الحكوميين.		
1-3 دعم المكاتب القطرية في تحليل الاقتصاد السياسي والأنماط الهيكلية والثقافية لعدم المساواة بين الرجال والنساء وإقصاء الأشخاص ذوي الإعاقة، من أجل الاسترشاد بها في اختيار طرائق دعم الحماية الاجتماعية ومستوى المشاركة والجدوى.		
التوصية 2: مواصلة تطوير مهارات القوة العاملة في البرنامج في مجال الحماية الاجتماعية وتيسير تبادل أوسع للمعرفة والخبرات والدروس المستفادة في ما بين المكاتب.	شعبة البرامج بالتنسيق مع شعبة الموارد البشرية	يونيو/حزيران 2027
2-1 إجراء تعداد محدّث للقوة العاملة في مجال الحماية الاجتماعية لتقييم أثر التخفيضات الأخيرة في الميزانية وتقلص قدرات التوظيف، لتحديد الفجوات الحرجة التي تتطلب الاهتمام استنادا إلى أهمية حافظة البرامج والحاجة إلى مهارات متخصصة.		
2-2 تطوير معرفة كافية بالحماية الاجتماعية ومهارات شخصية لدى موظفي **البرنامج** على جميع المستويات، والاستفادة على وجه الخصوص مما لدى كبار الموظفين الوطنيين في المكاتب القطرية من معرفة وخبرة ووعي بالشؤون السياسية. وقد يشمل ذلك اشتراط مشاركة الموظفين في التدريب على الحماية الاجتماعية والمشاركة في جماعات الممارسين في مجال الحماية الاجتماعية على المستويين الإقليمي والعالمي.		
التوصية 3: تعميق الشراكات الاستراتيجية للحماية الاجتماعية مع المؤسسات المالية الدولية وكيانات الأمم المتحدة الأخرى على المستويين العالمي والقطري.	شعبة البرامج بالتنسيق مع شعبة الموارد البشرية	
3-1 الاستفادة من الدروس المستفادة في وضع استراتيجيات خاصة بكل سياق لبناء العلاقات والمشاركة مع الحكومات والمؤسسات المالية الدولية لضمان التكامل والتأثير على إصلاحات قطاع الحماية الاجتماعية وتمويله من أجل معالجة الأمن الغذائي والتغذية والقدرة على الصمود في وجه الصدمات على نحو أفضل.	شعبة الشراكات مع القطاع العام؛ شعبة البرامج	
3-2 إعطاء الأولوية للشراكات العالمية في مجال الحماية الاجتماعية مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى لتعميق التقدير المتبادل للقدرات المؤسسية ومواطن القوة وتحديد فرص التعاون والتكامل.	شعبة الشراكات مع القطاع العام؛ شعبة البرامج	
التوصية 4: تعزيز الإدارة القائمة على النتائج لدعم الحماية الاجتماعية	شعبة البرامج	يونيو/حزيران 2027
4-1 توطيد التعلم المكتسب من تنفيذ دعم الحماية الاجتماعية، وتحديد أكثر النُهج والطرائق فعالية، وتحديد الشكل الذي ينبغي أن يتخذه دعم **البرنامج** للحماية الاجتماعية في السياقات المختلفة من أجل توضيح الأولويات على نحو أفضل - بما في ذلك من تنفيذ **البرنامج** لبرامج الحماية الاجتماعية نيابة عن الحكومات، والخدمات المقدمة بناء على الطلب، والعمل في السياقات الهشة، والبرامج التي تربط بين أنشطة **البرنامج** في مجالي القدرة على الصمود والحماية الاجتماعية.	شعبة البرامج	

التوصية	المكاتب والشعب المسؤولة في البرنامج	الموعد النهائي للإنجاز
2-4 توضيح المعايير التي تحدد ما يشكل مساهمات **البرنامج** في الحماية الاجتماعية مقابل أنشطة البرامج الأخرى، باستخدام تصنيف واضح للحد من التصنيف غير المتسق في المكاتب القطرية.	شعبة البرامج	
3-4 وضع أدوات كافية لرصد الحصائل النوعية والإبلاغ عنها أو ضمان الاستخدام الكافي للأدوات القائمة (أو اعتماد الأدوات المستخدمة في القطاع)، بما يتيح التتبع المجدي للتقدم المحرز في سبيل تعزيز نظم الحماية الاجتماعية، وضمان التتبع المنهجي لمساهمات **البرنامج** في كمية برامج الحماية الاجتماعية وجودتها.	شعبة البرامج	